عدد ٢٣٧ السنة الرابعة - يوم الاربعاء ٢٧ ربيع الثاني ١٣٥٦ - ٧ جويلية ١٩٣٧
«EL-IRADA» 4, Impasse Er Riad, TUNIS (٣٠ صانتيما)

الإرادة

لسان الحزب الحر الدستوري (ارادة الشعب من ارادة الله وارادة الله لا تقاوم)
مديرها المسئول : محمد المنصف المنستيري - زنقة الرياض رقم ٤ بتونس

نحن والقادم الكريم

لا يكون هذا العدد بين يدي قرائه الكرام حتى يكون الزعيم الجليل الشيخ عبد العزيز الثعالبي على ظهر الباخرة التي ستحمله من مرسيليا الى ربوع الوطن الذي ينتظره على احر من الجمر كما ينتظر الظمئان الماء في يوم قائظ .

وكيف لا يلتهف الشعب ترقبا لعودة الشيخ المبجل وهو اب الحركة الوطنية المقدسة ونافخ ضرامها في وقت اليقظة العامة التي تلت الحرب وصاحب اول صوت ارتفع مطالبا بحقوق البلاد . وهو الذي كان الضحية الاولى على مذبح الوطن بل هو الذي كانت حياته تضحية مستمرة وعملا متواصلا وشقاء متلاحقا في سبيل الوطن .

فهذا بقطع النظر عن قيمة الشيخ الشخصية العظيمة وحده كاف لان يحتفل بقدوم الشيخ المحترم احتفالا قوميا رائعا تجتمع حوله القلوب وتتناسى فيه المنازع والاهواء والاحقاد

وقد تاكد هذا الاعتبار باعلان الشيخ حفظه الله انه قادم للقيام بواجب من اسمى الواجبات وليس هناك من هو قادر على ادائه وعلى الوصول الى نتيجة نافعة من وراء القيام بهذا الواجب النبيل مثل اب الحركة الوطنية وقائدها المجرب المحنك وزعيمها النبيل الشيخ عبد العزيز الثعالبي .

كان هذا هو الذي ننتظره ونؤمل ان نجده عند غيرنا كما وجدناه في نفوسنا . فان قدوم الشيخ يجب ان يحترم على هذا الاعتبار وان تبقى له هذه الصبغة النبيلة السامية . لا ان يكون سبيلا للتظاهر وفرصة سانحة للاندفاع وراء الاهواء الحزبية والاغراض النفسية والاحقاد الدفينة ووسيلة لابداء العداء نحو الخصوم والتسابق لاظهار القوة والتفاخر بكثرة الانصار واخيرا للتغلب في ميدان السباق

ونقول من قلب ملؤه الاسف والاسى ان ما رايناه لحد اليوم يدل على خيبة ذلك الامل وعلى ان بعض العناصر السياسية قد رأت في قدوم الشيخ فرصة لا تعوض يجب انتهازها واستثمارها كما تستثمر سائر الفرص السياسية التي تسنح للاحزاب وتواتي اصحاب المنازع يعززون بها نفوذهم ويعملون على توطيده وتثبيت اركانه ولو من غير الطريق المشروع وفي غير الوقت المناسب

وليس من شاننا ان تتدخل في تقدير الناس لما يعرض لهم من امر ولكنا ازاء ما وقع لا نملك الا ابداء الاسف لعدم توفقهم للنظر الى رجوع الشيخ نظرة قومية متزهة عن الغرض وعن التحيز الحزبي الذي ان حمد في شيء فلا يمكن ان يحمد في الامور القومية العامة التي يجب ان تتعاون فيها الايدي العاملة جميعا وان تظهر في مظهر متحد . خصوصا امام العناصر الاجنبية التي سوف تهزأ بنا لاننا لم نستطع ان نتحد حول حدث قومي وان نظهر التفافنا حول بعضنا حتى في اظهار الحفاوة والترحيب بأب الحركة الوطنية وزعيمها الجليل دون منازع وشخصيتها الفذة التي طار ذكرها في المشارق والمغارب وكانت فخرا عاما لبني هذا الوطن المنكود

ازاء هذا نقول اننا فضلنا ان نحتفل بالشيخ الجليل على انفراد وان نبتعد عن المشاركة مع غيرنا ما دمنا نرى الامور جارية على ما يوجب ابداء الاسف ويجعل الحالة اقرب ما تكون الى المهازل منها الى الامور الوطنية الخالصة .

نقول هذا ونحن آسفون لا ضطرارنا الى التزام هذا الموقف والى الاعلان مع ذلك اننا سوف نحتفل بالزعيم الجليل على انفراد وبوسائلنا الخاصة ضمن هيئاتنا وسائر انصارنا

واننا لنفضل ان نكتفي بهذا القدر دون ان نعمد الى دخول ميدان التسابق والجرى مع القوم في مضمار تأباه طباعنا وتكره السنن التي اخذنا بها انفسنا منذ دخلنا ميدان السياسة للعمل في سبيل بلادنا لا في سبيل اشخاصنا واغراضنا وليس ذلك عن عجز منا او قصور فمن السهل علينا ان نسلك هذا السبيل ونجري شوطا طويلا في هذا الميدان . ولكننا نحن قوم ننظر الى المصلحة الوطنية العليا قبل الرغبة الخاصة ونحكم عقولنا في عواطفنا ونكتم احساساتنا حتى لا تطغى علينا فلا ينتج عن طغيانها الا الشر للوطن والا تمكين خصومه من الاسلحة الفعالة لمحاربته وطعنه في الصميم

ولنفرض قليلا اننا اندفعنا الى مجاراة القوم في هذا الميدان الذي اختاروه غاضين الطرف عن كل اعتبار . اما كان يحدث عن هذه المسابقة ما لا تحمد عقباه . او على الاقل اما كان الامر يصير مهزلة من شر المهازل لا تلبث ان يحدث اقل شيء، حتى تنقلب سريعا الى مأساة من اروع المآسي ونكبة من اكبر النكبات التي تصيب الوطن في يوم فرح وسرور عام

ان الشيخ المبجل لا يستحق ان يقابل بهذا يوم قدومه بعد غياب اربعة عشر سنة كاملة وبعد ان شقي في سبيلنا وناله من المحن والاوصاب ما الله به عليم . وعلى الاخص اذا تحقق ما شاع ان كثيرا من الذوات البارزة في مصر سوف تصاحبه فكيف تسمح لنا ضمائرنا ان نكشف لضيوفنا عن عيوبنا قبل ان يضعوا اقدامهم على اليابسة وعوض ما كان يجب ان يروه من الترحيب والحفاوة البالغة يروق التناحر والخصام

بل لعل مجرد التسابق وظهور التزاحم على استقبال القادم الكريم وتكريمه وما يدخله ذلك في الاذهان من توقع التآسي والمصادمات . كل ذلك مما يزهد الناس - وعلى الاخص الحائدين - في الاقبال على الاستقبال وفي انتظار الشيخ على الرصيف

وكذلك لربما كان ما نشر عن حركة القوم واستعداداتهم للاستقبال بهذه الجمعيات التي لم يكن لها في الخارج وجود ليس مما يعطي الصبغة الخاصة ولا يسبغ على الاستقبال المظهر الرائع الجدير به فليست تونس بمستحقة ان تكافأ بالتمثيل على طريق مثل «جمعية الكتاب والمؤلفين» او «الاتحاد الاقتصادي» وليست بمستحقة ان يلفق لها ممثلون للهيئات على النمط الذي رأيناه

وكيفما كان الامر فاننا نتمنى ان تكون هذه الحفاوة مرادا منها تكريم شخصية الشيخ . والحفاوة به لا لشيء آخر كما نتمنى ان يستمر ذلك وان يدوم

على الطائر الميمون ....



(الشيخ عبد العزيز الثعالبي)
(صورته في العهد الاخير)

وصلت اخبار مرسيليا منبئة بان الزعيم الجليل الشيخ الثعالبي سوف يركب صبيحة اليوم متن الباخرة قوفرنور جنرال جونار وسوف يحل بالعاصمة على الساعة الرابعة من مساء الغد فمرحبا بالقادم الكريم وهنيئا للبلاد بعودة ابنها البار بعد هذا الغياب الطويل

وبهذه المناسبة فاننا ندعو امتنا النبيلة الى اظهار اريحتها الكاملة في الحفاوة البالغة بالقادم الكريم والاقبال بصورة اجماعية على الاستقبال الذي يجب ان تتحلى فيه الامة بالهدو والرصانة والصفات الفاضلة وذلك كله قليل في سبيل الاعتراف للشيخ المبجل بالفضل والجميل واداء واجب الشكر له على التفاني والاخلاص في خدمة الوطن

تقدير مختلف وشيء واحد

الحرية حريتان حرية تؤخذ وحرية تعطى ولكل منهما حدود وقيود اذا تجاوزها الانسان وجد الفوضى المهلكة الخطرة على بناء كل مجتمع واذا كان لزاما على الذين تعطى لهم الحريات كمنحة تمنح عند الرضى وتمنع عند الغضب ان يحوطوا ما اعطي لهم بالتصرف فيه بحكمة ورصانة لا تدع المانح للحرية يرتاب في حسن استعدادهم لاستثمار تلك الهبة بصفة لا تنشأ عنها مضرة للغير والغير هو ذات المانح قبل كل شيء، اذا كان لزاما على هؤلاء ان يحوطوا تصرفاتهم فيما اعطي لهم من حرية بمثل تلك الحكمة التي تجعلهم في نظر المانح اهلا للتمتع بما اعطي لهم وللزيادة ان امكن فان الذين يأخذون الحرية وينتزعونها انتزاعا يكونون ايضا احرص الناس على التصرف فيها تصرفا حكيما يبرهنون به على انهم اهل للتصرف فيما انتزعوه وانهم يقدرون قيمة التضحيات التي بذلت في سبيل نيلها فلا يجعلونها بسوء التصرف عرضة للزوال ايضا

ولقد قرأنا في صحف الشرق تصريحات لرئيس الحكومة السورية المنتخبة الجديدة حول هذا الموضوع تعرض فيها لبعض العناصر السورية التي اخذت تسرف في استثمار هذه الحرية اسرافا ربما عرض مركز الدولة الفتية لاشياء لا تود ان تتعرض لها بتاتا ولا ان تصطدم نتيجتها القاسية ورئيس الحكومة من الذين دفعوا ثمن تلك الحرية وذلك الاستقلال وهو المكلف بصيانة ذلك اليوم فاذا صرح بمثل تلك التصريحات فانما يدافع عن تلك الحرية المنزهة والفداة بالتضحية الغالية . واساءة التصرف في كل شيء، مؤذن بفقدانه وزواله

نكتب هذا بسبب ما اخذنا نلمحه اخيرا من التصرف في بعض هذه الحريات الممنوحة والمحدودة تصرفا مكن لخصومنا في الميدان السياسي والذين لا يروق لهم ان نتمتع ولو بهذا الجزء، الضئيل من الحرية الممنوحة من اقامة حججهم الواهية على كاهل تلك التصرفات الفردية بأننا لا نستحق ما اعطي لنا لاننا اخذنا نبرهن على عدم احسان التصرف فيه

فالصحف التي عطلت واحيل اصحابها على المحاكمة اليوم والقضايا السياسية التي احيلت لحد الآن على المحاكم قد كانت مثار حملة في صحف الخصوم التي اخذت كلها تشهر بما قيل في تلك الصحف مما من شانه ان يغير فكرة الحكومة العليا ويسترعي اهتمام الفكر العام الفرنسي في وراء البحار واننا اذا وازنا في كل شيء، من هذا بين المصلحة المتجرة منه والمضرة الآتية بسببه علمنا مقدار مسؤوليتنا فيما قمنا به من عمل

ان الحرية التي احرزنا عليها كمنحة وعطية والتي لا يمكن لاي مكابر ان يخالفنا في ان بقاءها مرتبط بجرة قلم قد كان ثمنها ثمينا فينبغي ان نحوطها وان نستثمرها بما يناسب قيمة ثمنها ومن يعرف قيمة ثمن تلك الحرية لا يمكنه ان يجازف بها ويعرضها للزوال ويعرضنا للحرمان منها ولم يمض على تمتعنا بهذا الجزء القليل منها الوقت الطويل واننا عند ذلك نتجرع مرارة الحرمان ومرارة وصحة عدم تقديرنا قيمة الاشياء فليتدبر في ذلك المخلصون

اننا نعلم ان الاسراف في رفع القضايا ضد الصحف هو تحد للحرية وان كان من جهة تتوفر فيها الضمانات العدلية ونعلم ايضا ان استبقاء مواد في القانون تخول تعطيل الصحف قبل محاكمتها من الامور التي تحد من حرية النشر وتمس نوعا ما باستقلال القضاء وهذا ما يدعونا الى الاحتجاج على هذه الاجراءات التي اتخذت ضد الصحافة وبعض الزملاء اخيرا الذين نؤمل لهم ان يجدوا من تجرد القضاء عن التأثر باي شيء، خارجي او احساس سياسي وان نحترم في قضاياهم حرية القول باحلى وجوهها ما يبرر ساحتهم

ثم اننا في الوقت نفسه نريد ان تتحرك العدالة لتحقيق احترام القانون والتمتع بالحرية في دائرة القانون تحركا يتساوى الناس عنده ولا ينظر فيه الى جنسية ممتازة تستحق الاغضاء واخرى مسترابة يجب ان تزجر لاقل هفوة يرتكبها شبان هم اقرب الى الطيش والتأثر بهوس الشباب منهم الى التأثر بفكرة قارة

نقول هذا لاننا رأينا الجماعة التي تألبت حول م. قاليني تصدر منشورا مطولا في نفس الوقت الذي صدرت فيه « تونس القومية » تقريبا حوى من التهجم على الشعب التونسي والمطامع الموجهة نحوه اكثر مما حواه نداء « تونس القومية » الذي عد تهجما على فرنسا وعطلت لاجله تلك الجريدة والقي القبض على صاحب امتيازها لمحاكمته على هذا الذي سموه تهجما فاسرفوا في التقدير ايما اسراف

ولا نختم هذه الكلمة قبل ان نلفت الانظار الى الموقف الاخير الذي وقفته الديش فكشفت به عن حقيقتها الحجاب . فقد كنا نظن انها جريدة استعمارية تدافع عن مصالح مادية وتؤيد مطامع اربابها . وفكرتها السياسية لا تتجاوز تحزبها لهؤلاء، ومضادتها لسواهم وحقدها على التونسيين حقدا روحيا يتجلى في اقبح مظاهره عند الكوارث كفاجعة المتلوي وغيرها ولا تهتم بنفيه ولا ترتبطه بنظرية تاريخية او

(البقية بالصفحة الرابعة)

هل من عناية بالمحاكم الشرعية

(بقية ما بالصفحة الاولى)

وبالرغم من الاحصائيات التي اذاعها م. لاموت عن اعمال هذا القسم ومن الدعاية العريضة التي ينشرها حوله فان المطلعين على خفايا الامور يؤكدون لنا ان دار لقمان لا تزال على حالها وان التطويل المشتكى منه قبل ذلك لا يزال كما هو . وما نراه انما هو من قبيل المغالطة ليس الا . اريد بها تبرير انتزاع جزء من اهم خصائص المحاكم الشرعية تمهيدا لتقويض البناء من اساسه الا ان يتداركه الله بلطفه الخفي فيوفق العاملين الى اعطاء الامر حقه من الاهتمام والبحث عن اوجه اصلاح ما هنالك من خلل اتخذه القوم مبررا لدعاياتهم وللاقدام على ما اقدموا عليه وما لا يزالون ينوون الاقدام عليه اذا بقينا على جمودنا نتهيب الاقدام على المطالبة بالاصلاح اما خوفا من تدخل الايدي العابثة او محاولة لاستبقاء الوسائل التي تمكن من توطيد النفوذ الشخصي ولو من طريق التعامي عن المصلحة العامة

لا بد من هذا والا فان م. لاموت سوف يستمر على المضي في هذا الطريق وعلى ابتكار الوسائل التي يمكنه من انتزاع خصائص المحاكم الشرعية جزءا بعد جزء . ولعلنا نجد على هذا الدليل الحي في ابتكاره الاخير الذي يرمي الى انتزاع النظر في شؤون الاوقاف من المحاكم الشرعية الى المجلس الاعلى للاوقاف الذي يريد انشاءه وجعله داخل نطاق الوزارة العدلية وجزءا منها مثل قسم الاحتساب على مقدمي القصر السالف الذكر

فتحت ستار الاصلاح والتنظيم والاهتمام بالتشكيات الصادرة ضد تصرفات مقدمي الاوقاف يريدون سلب جزء جديد من اختصاص المحاكم الشرعية . وبالفعل قام م. لاموت في الدورة الاخيرة من المجلس الكبير واشار اشارة بارعة لهذه التشكيات ولوح بوجوب اصلاح الحال وتنظيم الفوضى واستطاع بسهولة تامة ان ينال شكر الذين يتبرعون بالشكر من اعضاء المجلس الكبير حتى ولو كان في الامر خطر جائم يجر وراءه المصائب على البلاد يختال بين الازهار والرياحين

وقد شجعه هذا الشكر فالف في الخفاء لجنة من بعض افراد اختارهم من اخصائه الموظفين في وزارة العدلية وبعض اعضاء المجلس الكبير برئاسة وزير العدلية وعضويته هو . وتقدم لها بمشروعه عن « التنظيم » الجديد وحاول ان ينال من اللجنة موافقة عاجلة لولا ان وقف لمعارضته من شعر بالخطر المهدد لكيان المحاكم الشرعية وثبت في هذا الموقف ثباتا افسد تدبير م. لاموت وقضى بتأخير اجتماعات اللجنة الى الثلث الاخير من شهر جويلية المقبل

فهل يمكن الاستمرار على السكوت بعد هذا الاصرار المتوالي في التهجم على خصائص المحاكم الشرعية لمحاولة انتزاعها جزءا بعد جزء . نرى ان الواجب الوطني والواجب الديني يدعوانا بكل تاكيد الى الاهتمام بموضوع اصلاح المحاكم الشرعية بانفسنا ووضع نظام الاجراءات التي تتبع فيها والا فان نهاية المحاكم الشرعية اقرب مما نظن بكثير

يجب ان ينتبه ضمير الامة للعناية بهذا الموضوع الخطير وان يستفيق رجال المحاكم الشرعية انفسهم من نومتهم وان يعملوا عملا جديا بعيدا عن الاهواء والنزعات الشخصية وان يطالبوا على الاقل بتنفيذ النصوص والنظامات الموجودة ثم يتوسعون في هذا الامر الى ان يستقر الاصلاح على اساس ثابت وطيد . وعليهم ان يتوجهوا جملة واحدة الى مولانا الامير الجليل ليكشفوا له عن ارائهم في الموضوع ويطلبوا منه ان يمدهم بنفوذه السامي وتاييده الفعال . وسنعود للموضوع فنوفيه حقه بتفصيل بعد ان تستكمل لدينا جميع عناصر البحث ان شاء الله .

الى متى الاعتداء

في الاسبوع الماضي نشرت النصوص القانونية التي تنظم تطبيق قانون العمل اربعين ساعة في الاسبوع وقد تضمنت هذه النصوص فيما تضمنته تعيين ايام الاعياد التي يكون غلق المحلات فيها اجباريا . وتعديدها باسمائها

وقد راينا في هذا التعديد عجيبة اخرى من العجائب التي تكاثرت علينا في هذه الايام حتى صرنا لا نستطيع ملاحقتها بالتعليق والانتقاد وقصاري ما يمكننا ان نفعله ازاءها هو عدها واحدة بعد اخرى اذ اصبحنا لا نقدر على ردها

وهذه العجيبة هي انهم عدوا من الاعياد الرسمية جميع الاعياد الفرنسية الدينية والمدنية وعيد كبور الاسرائيلي فقط ولم يعدوا من بينها اي عيد اسلامي مهما كان امره

واننا ازاء هذا نتساءل هل ان البلاد اسلامية تونسية كما كانت وكما نتوهم انه لا يزال معتبرا بصفة رسمية اميرها الذي تصدر باسمه القوانين مسلم ودينها الاسلام . ام ان هذا الاعتبار تغير دون ان نشعر وصارت البلاد فرنسية بحتة وحكومتها لا تعترف الا بالدين المسيحي وحده . واذا راعت الدين الاسرائيلي في ويوم كبور وحده من بين اعياد اهالي البلاد فما ذلك الا مراعاة للعنصر الاسرائيلي المسيطر على الحكومة في فرنسا اليوم وعلى الاحزاب التي كانت السبب في اصدار قانون الاربعين ساعة

اننا نحتج ضد هذا الصنيع ونعبر على مزيد تذمرنا من استمرار هذه الحالة وتطورها يوما فيوما وتقدمها خطوة فخطوة حتى وصل بنا الامر الى هذا الحد الذي لا يمكن السكوت عليه بحال والذي لا يجد التونسي سبيلا الى مقابلته بغير الاستنكار الشديد

الحكومة تسلم لاجئين

من الطرابلسيين

(بقية ما بالصفحة الاولى)

وسواء كان هؤلاء الذين اسلمتهم الحكومة التونسية اليوم من الذين شاركونا في التشرف بالاقامة بمعتقل برج لوبوف وعلمنا انه وقع سراحهم او من الذين انتجعوا صحراء الجزائر فان النقطة الوحيدة التي نحن بصدد بحثها الآن هي مسألة تسليم اللاجئين وعلى اي قاعدة اعتمدت الحكومة في تسليمهم اياها للسلطة الايطالية

ان العمل الذي قام به هؤلاء لا يمكن ان يعتبر جريمة عادية حتى تطبق عليهم التقاليد المتعارفة في تسليم المجرمين العاديين

انهم ليسوا بجنود بالمعنى المتعارف فهم « قومية » مثل رفقائهم رجال فيلق الصحراء التونسية يقع قبولهم للعمل كحراس للحدود والمراكز باجرة معينة وليست لهم مدة محدودة يقع اخراجهم متى يقع الاستغناء عنهم ويخرجون متى وجدوا عن ذلك العمل بديلا ولنفرض انهم جنود وتطبق عليهم القوانين العسكرية فهم من جهة اخرى ثائرون على حكومتهم وعلى رؤسائهم وللثائرين احكام تخصهم وليس منها تسليمهم لمن ثاروا عليه على انه يوجد بين اخواننا الطرابلسيين اللاجئين هنا من قبل من كانوا جنودا للحكومة الايطالية واتكثوا عليها وانضموا لصفوف الثائرين ومع ذلك لم يقع تسليمهم لايطاليا لان القوانين تمنع تسليم اللاجئين فهلا وقعت معاملة هؤلاء، بمثل ما عومل به الآخرون فلو فرضنا ان فرقة من جنود الجنرال فرانكو ثارت على رؤسائها والتجأت الى التراب الفرنساوي هل يقع تسليمها الى فرانكو ليكون جزاؤها الاعدام

انه يهمنا من هذا الحادث صيانة ارواح اولئك الاخوان الذين تربطنا بهم عدة روابط الجوار ويهمنا قبل ذلك كرامة البلاد التي ربما يمس بها تسليم اللاجئين ونود ان يكون هذا التسليم مستندا الى قاعدة صحيحة ومادة صريحة حتى لا تخفر ذمتنا ولا تخدش كرامتنا ويهمنا ان نسمع من المراجع العليا بيانا حول هذا الموضوع

ونود ان لا نسمع عن الحكومة الطليانية ما يؤلمنا في الحكم على هؤلاء، الاخوان الدين ربما دفعتهم ظروف خاصة ومعاملة شديدة من رؤسائهم الى ذلك الانتقاض فلا تضع بالحكم عليهم صورة تثير اشجان الماضي البغيض بل نود ان تكون الصورة صريحة في سعة صدر سياسة العهد الجديد للسياسة الايطالية الاسلامية

محيي الدين القليبي

ونظن ان هذا القرار الذي اصدره مدير الشؤون الاقتصادية فيه اعتداء صريح على الامر العلي الذي اصدره سمو الامير الجليل والذي اوكل تطبيقه للدير المذكور . اذ ان التطبيق جاء هادما للذاتية التونسية التي يمثلها سمو الامير فلا يسعنا ازاء هذا الا رفع الامر الى انظار سموه السامية راجين منه ان يعيد الصواب الى هؤلاء، وان يرد كيد الكائدين في نحورهم وما ذلك على همته بعزيز

من جمعية المدارس القرآنية

بمناسبة انعقاد الاجتماع العام بسوسة للسادة المعلمين بالمدارس القرآنية العصرية بالمملكة التونسية . فقد رأيت من الواجب علي ان اعرض عليهم ما ياتي حتى يتحملوا معنا مسؤولية مشروع المدارس القرآنية امام الله وامام الامة والتاريخ

اذ لا يخفى على جنابكم سادتي انه يجب عليكم مثلنا التفكير في تحسين حالة التعليم وترقيته كتحسين حالة القائمين به ومعاضدتنا على طلب الحكومة في ان تسوي اعانة مدارسنا باعانة مدارس الاتحاد الاسرائيلي على الاقل كما يجب التفكير في مال الطلبات التي طلبوها منا هل هي سهلة التطبيق ام لا وهل اذا حصلتم عليها مثل العطلة المدرسية لمدة شهرين خالصة الاجرة ينتج عليها عجز ببعض صندوق تلك المدارس ان لم يكن كلها في الوقت الذي تحتاج فيه الى المعاضدة لا الى التطفيف من ميزانها

ان المجهودات التي بذلتها جمعية المدارس القرآنية وحدها في عام ١٩٣٦ اثناء دورة المجلس الكبير التونسي وشاركتها فيها الصحافة التونسية المحترمة شهدت لها بها النتائج المالية حيث زيد في اعانة مدارسها من الاربعمائة الف فرنك الى الثمانمائة الف فرنك رغم المعارضات والعراقيل التي وضعت امامها والوشايات الصادرة حتى من بعض افراد عائلة المدارس القرآنية فقد كلل الله عملها بالنجاح فعوض ان تتحد الجهود على رد الهجمات ضد مدارسنا وجعل قانون داخلي ضابطا لها يشمل المديرين والمعلمين ويحدد مامورية كل منهم يكون ذلك بنسج ايدينا حسبما اقترحته على السيد علي زميط في رمضان سنة ١٣٥٥ اكفل لها الحياة الدائمة حتى يمكن لامتنا التونسية التي كان المتعلمون منها اقل من عشرة في المائة ان تنتفع منها وتحصل على مبتغاها بواسطتها لانه لا يمكن لغيرنا ان يعمل على مصلحة مدارسنا وقد علمنا الدهر وهو خير استاذ كيف تنعكس القضايا وترجع بالضد علينا عند ما نطالب بالاصلاح بل في الغالب يستثمر لصالح غيرنا وما الاوامر الاصلاحية الجديدة عنا ببعيدة وايضا النتيجة الضئيلة من جهة امتحانات الشهادة الابتدائية الفرنسية لمدارسنا في هاته السنة التي دلت حقيقة على ان مدارسنا الآن في صف المعارضة والتقويض

انني باسم جمعية المدارس القرآنية اقدم لهيأتكم المحترمة ندائي الآتي الا وهو انتخاب نواب عنكم للتفاهم مع نواب المديرين لتحرير قانون صالح للمدارس القرآنية في اقرب مدة وجيزة جدا ثم عقد اجتماع عام بين المديرين والمعلمين للمصادقة عليه وتحريره في عدة نسخ يبعث منها نسخة لادارة التعليم العام للمصادقة عليه ومثلها لجناب المقيم العام وعندها نحصل على مرغوبنا بانفسنا ولا نحتاج الى من يفرض علينا سلطته التي لا تخلو في الغالب من مقاصد

فاتقوا الله يا نخبة الامة التونسية وانعموا النظر مليا وفكروا طويلا في مال هذا المشروع القرآني ودوام حياته واطرحوا الشقاق جانبا واجعلوا مصلحته العامة مقدمة على مصلحتكم الخاصة اذ الحالة غير مستقرة وحقنا دائما مهضوم والا فكيف تاخذ مدارس الاتحاد الاسرائيلي التي عددها خمس مدارس مليونا وثلاثمائة الف فرنك وعشرين الف فرنك من الميزان العام التونسي ومدارسنا التي عددها اثنتان وعشرون مدرسة قرآنية الا تاخذ من الميزان التونسي الا ثمانمائة الف فرنك في هذا العام فقط مع ان هذا الميزان ندفع له بقدر عددنا مثل غيرنا فلماذا الا ناخذ بقدر ما ندفع وايضا ان الجهل كاد ان يكون عاما بين جميع طبقات الامة التونسيه الاسلاميه وبعكس ذلك في غيرها فقد كاد العلم عاما بين جميع طبقاتهم والاحصائيه الرسميه التي تقدم كل عام للمجلس الكبير شاهدة بصحة قولنا .

وآخر كلمة اقولها بقلب صادق سليم لجمعكم الحاشد المحترم هي

اولا . التنظير بتدقيق في مال المدارس القرآنية ادبيا وماليا .

ثانيا . المعاضدة والاتفاق لمواجهة كل ما من شأنه ان يمس بجوهر المدارس اذ لا نعرف ما تلده لنا الايام .

ولا تنازعوا فتفشلوا ويذهب ريحكم . هاته كلمتي القيتها على من القى السمع وهو شهيد واني للنتيجة لمن المنتظرين

بو عثمان القيطوني رئيس الجمعية

الشيخ الثعالبي

واخيرا وبعد تذليل عدة عقبات وقضاء جميع الواجبات ركب البحر الاستاذ الكبير والزعيم الجليل الشيخ عبد العزيز الثعالبي في هذا اليوم عائدا الى ربوع الوطن الذي ينتظره منذ مدة على احر من الجمر

فقد وردت هذا اليوم برقية على عائلته تحمل للبلاد هذه البشرى السارة . ونحن بدورنا نذيع ذلك للعموم . جعل الله هذا القدوم قدوم بركة وخير ان شاء الله

جريدة النديم

انحرف مزاج رصيفنا صاحب «النديم» بما اضطره لحجب عدد هذا الاسبوع . وهو يعتذر لقرائه ومشتركيه عن هذا الاحتجاب الذي لم يالفوه منه شاكرا لهم قبول عذره وواعدا بابراز عدد الاسبوع المقبل طافحا بما تروقهم مطالعته

مدير الجريدة وصاحب الامتياز
محمد المنصف المنستيري
مطبعة - الارادة - تونس

كيف تعامل المحاكم الشرعية

نشرنا في العدد الماضي مقالا عن سلوك وزارة العدلية نحو المحاكم التونسية بصورة عامة والمحاكم الشرعية بصورة خاصة . وقلنا في فاتحتها ان م. لاموت قد جعل من جملة الاسلحة التي يستعملها في محاربة العدلية التونسية . سلاح التقتير في الانفاق وحرمان الموظفين من المرتبات الكافية التي تجعلهم مطمئنين على مورد عيشهم متمحضين للقيام بواجبهم غاضين الطرف عما في ايدي المتقاضين وعن مختلف الاغراءات

ومما نسوقه للتدليل على هذا ان الصحف نشرت في الاسبوع الماضي ان الفاضل السيد عبد العزيز بن عيسي رئيس الكتبة في المحكمة الشرعية بالحاضرة الذي قضى حياة ادارية طويلة تناهز الثلاثين عاما والذي يشغل خطة رئيس كتبة منذ اعوام والذي يعتبر رئيسا لموظفي هذه المحكمة الاداريين ومعتمد وزارة العدلية الامين لدى هذه المحكمة . لم يكن في الواقع محصلا على خطة رئيس كتبة طيلة هذه المدة ولم يكن يتقاضي المرتب الملائم لمنصبه وللمجهوادت التي يبذلها بل كان مكلفا بخطة رئيس كتبة مجرد تكليف . بحيث انه لم يقع انصافه بترقيته لهذه الخطة اخيرا . بل هو لا يزال مظلوما لانه لو رقى اليها في الوقت الذي كلف بها لكان اليوم مستحقا للترقية الى رتبة اعلى . ولكنه تونسي وموظف في المحاكم الشرعية ومرؤوس لمسيو لاموت

كذلك نستدل على ما قلنا بحالة اعوان المحاكم الشرعية ومظلمتهم الصارخة . فقد كانوا قبل سنوات وجيزة لا يتقاضون اي مرتب بل يعيشون على اجور غير معينة يتقاضونها من المتقاضين فكان الناس يضجون من هذا وكانت الحكومة تعتذر عن ذلك بان المتقاضين لدى المحاكم الشرعية لا يدفعون معاليم على قضاياهم لدى هذه المحاكم مثلما يدفعه المتقاضون لدى جميع المحاكم العدلية

وما زال الامر كذلك حتى تحركت وزارة العدلية الى الاصلاح وادخال التنظيم العصري على هذه المحاكم . فكان الاثر الملموس الذي شاهدناه هو فرض معاليم باهظة على القضايا التي تنشر لدى المحاكم الشرعية وحينئذ اعلن ان الحكومة عينت مرتبات للاعوان وانها تحجر عليهم تقاضي اى اجرة من المتقاضين على ما يقومون لهم به من الاعمال في قضاياهم

ولكن هذه المرتبات كانت اقرب الى المهازل منها الى الامور الجديدة اذ أنها تتراوح فعلا لا قانونا بين مائة فرنك و٣٥٥ فرنكا شهريا او بين ١٢٠٠ فرنكا ٣٢٦٠ فرنكا سنويا لان مرتباتهم المقيدة في ميزانية وزارة العدلية تتراوح (كما هو مقيد في مجلد ميزانية سنة ١٩٣٧) بين ٧٢٠٠ فرنك و١٠٠٥٠ فرنكا سنويا بالنسبة لمن يحملون عنوان شاوش ملحق بالمحاكم الشرعية . وبين ٧٢٠٠ فرنك و٩٠٠٥ فرنك لمن يحملون عنوان عون

فكيف تريد الوزارة العدلية منهم ان يحترموا قرارها ولا يمدوا ايديهم للمتقاضين انهم لا يمكنهم العيش بما تعطيهم وزارة العدلية من مرتبات تافهة . ومن الظلم البين لهم ولعموم المتقاضين ان يغترف م. لاموت باسمهم مبالغ باهظة من الميزانية ثم لا يعطيهم منها الا هذا الجزء الضئيل . وان مثل هذا السلوك هو اغراء صريح للاعوان بمد ايديهم للمتقاضين وعصيان الاوامر التي صدرت لهم . وهذا موقف يدل بلا شك على الاستهتار ان لم نقل انه يدل على العبث

وليس هذا الامر قاصرا على هؤلاء فقط بل ان المعاملة المذكورة تنال سائر موظفي المحاكم الشرعية تقريبا . واول ما يلاحظ ان العنصر الرسمي فيهم اقل من القليل والعنصر الوقتي هو العنصر الغالب مع ان فيهم من قضى زهرة حياته في الوظيف ولكنه مع ذلك لم يثبت لحد الآن بصفة رسمية . وايضا فان الرسمي منهم يقضي عشرات السنين في رتبته ولا يصل الى اعلى السلم . فهناك احد الكتبة ربما كان اقدم موظف في المحكمة الشرعية بالحاضرة ومع هذا لم يصل مرتبه الى نهاية سلم وظيفه وهو ٢٢٥٠٠ فرنك بل لا يزال في المتوسط منها ولا يتقاضى بعد هذه العشرات من السنين الا فرنكات ١٩٠٠٠ فقط وربما وصل الى سن التقاعد ومع ذلك لا يصل الى نهاية السلم

ومن اغرب ما يسمع انه يوجد عدد من الموظفين بالمحكمة الشرعية بالحاضرة يقومون بمهام اصلية في عمل المحكمة ولكنهم مع ذلك لا يعاملون كموظفين رسميين ولا كموظفين وقتيين على اقل تقدير . بل هم وقتيون من حيث الاعتبار دون المرتب اذ ان وزارة العدلية جريا على قاعدتها في التقتير على المحاكم الشرعية ترى ان منحهم مثل مرتب الوقتيين فيه خسارة لها . ولذلك «توفق» م. لاموت الى ابتكار طريقة جديدة في التوظيف لا تدخل تحت نظام معروف او قانون مسطور وذلك انه استخدم كثيرا من نبهاء العدول للقيام باعمال المحكمة الشرعية التي تتوقف على عنصر العدول توقفا متحتما وكان هذا الاستخدام بطريق «المقاولة» والاجرة التي يتقاضونها عن هذه «المقاولة» ذات ثلاث درجات ١٢٠٠٠ فرنك و٧٥٠٠ فرنك و٦٠٠٠ فرنك ينال اجرة الدرجة الاولى عدل واحد وينال اجرة الدرجة الثانية عدل واحد ايضا وينال اجرة الدرجة الثالثة ثلاثة عدول

والغريب ان الدين الاسلامي والنظام الجاري عليه العمل بالمحاكم الشرعية يقتضى الا نه بد من وجود عنصر العدول بجانب القضاة للشهادة على ما يصدرونه من الاحكام وعلى بعض الاجراءات مثل المقال والجواب وضرب الآجال وشبه ذلك . ومع كل هذا فان الكادر الموضوع لموظفي المحاكم الشرعية خال من وظيفة عدل . والعدول الموجودون بالمحاكم الشرعية انما يعينون تحت عنوان مستكتب بالنسبة للمرتب وان كانت الوظيفة حسبما تعرف في المحاكم الشرعية وظيفه عدل لا مستكتب

على ان اغلب هؤلاء المعينين والوقتيين «والمقاولين» بعنوان عدل قد استخدمتهم الوزارة العدلية في غير وظيفة عدل لحاجة المحكمة حتى لا تعين لها ما يلزم من الموظفين جريا على سنة التقتير وهضم حقوق الموظفين. فبعضهم يقوم بخطة الكاتب الخاص لشيخ الاسلام او القاضي . وبعضهم – من «المقاولين» – يقوم بوظيفة منشي اي بمرتب لايتجاوز ٦٠٠٠ فرنك عوض ان يتقاضي ١٧٠٠٠ فرنك كبداية الى ان يصل الى ٣٠٠٠٠ فرنك كنهاية وبعضهم يقوم بوظيفة كاتب يعمل في التضمين وشبهه

ثم ان طبيعة الاشهاد تقتضى ان يقوم بها عدلان فمن الواجب نظرا لذلك ان يكون بازاء الدائرة الحنفية عدلان رسميان على الاقل ومثلهما بازاء الدائرة المالكية . ولكن وزارة الوزارة العدلية ضربت بهذا عرض الحائط ولم تعين بازاء كل دائرة الا عدلا واحدا رسميا بعنوان مستكتب واضافت لكل منهما عدلا من الوقتيين يتقاضى اجرة قدرها ٣٦ فرنكا في يوم العمل

واذا تجاوزنا نطاق الموظفين الاداريين الى الحكام الشرعيين فاننا نجد ان المعاملة التي تعاملهم بها وزارة العدلية في ناحية المرتبات من اردأ المعاملة اذ لا تلائم مركزهم الاجتماعي ومنصبهم كقضاة عاليين

وبيان ذلك ان منصب شيخ الاسلام يوازن منصب وزير تقريبا ومنصب المفتي او القاضي بالحاضرة يوازن منصب شيخ المدينة او رئيس القسم الاول . ولكنا اذا نظرنا الى المرتبات نجد ان الوزير يتقاضى ١١٢٥٠٠ فرنك بينما شيخ الاسلام لا يتقاضى الا ٥٥٠٠٠ فرنك فقط فهو دون مرتب شيخ المدينة او رئيس القسم الاول ودون مرتب رئيس مجلس التعقيب الذي يتقاضى مرتبا يتراوح بين ٥٥٠٠٠ فرنك و ٦٠٠٠٠ مع المنح والغرامات المختلفة والثلث الاستعماري . ودون نهاية مرتب الرئيس بمحكمة الوزارة الذي يتقاضى مرتبا يتراوح بين ٤٠٠٠٠ فرنك و ٦٥٠٠٠ فرنك

ونجد ان القاضي بالحاضرة يتقاضى مرتبا يتراوح بين ٢٣٠٠٠ فرنك و ٤٠٠٠٠ فرنك مع ان مرتب شيخ المدينة يبلغ ٨٠٠٠٠ فرنك ومرتب رئيس القسم يبلغ ٦٠٠٠٠ فرنك

ومما يدل على عدم حسن التقدير عند المسيرين لوزارة العدلية اجراء مقارنة بين مرتب المفتي بالحاضرة والقاضي بها . فمن جهة العمل نجد ان القاضي اكثر عملا وعمله متواصل يومي اما المفتيون فبعضهم له عمل متواصل بالمحكمة الشرعية وخارجها كالمكلف بالمحاسبات او العدول او ارشاد قضاة الآفاق وبعضهم بخلاف ذلك . عدا وظيفة التدريس وبصورة عامة فان المفتي له مرتب اصلي ومرتب تكميلي او اكثر . ومن المفتين من يتقاضى عن وظيفة المفتي مرتبا يتراوح بين ٢٩٠٠٠ فرنك و ٣٥٠٠٠ فرنك وعن وظيفة مدرس ١٦٠٠٠ فرنك او عن وظيفة استاذ ١٩٠٠٠ فرنك . اي ان المفتي يتقاضى مرتبا يتراوح بين ٤٥٠٠٠ فرنك و ٥٤٠٠٠ فرنك فالقاضي حيئذ يتقاضى دون المفتي مع انهما يجب ان يكونا من درجة واحدة على الاقل اي يتحدان في البداية والنهاية

نظن ان هذا الاضطراب غير بريء من قصد غاية معلومة يراد منها اضعاف هيبة المحاكم الشرعية اذ مثل هذا السلوك في التقتير وعدم الانصاف ربما يفتح طريقا واسعا امام الاغراء والنظر الى ما في ايدي المتقاضين نظرة محرمة لا يتعفف عنها من لا يحول بينه وبين ذلك خشية الله والوازع الديني والنزاهة والعفة الطبيعية . واذا تحركت الشهوات والاغراض وتحلل الناس من الاخلاق الفاضلة خرج العدل من باب المحكمة وحل محله الظلم وتعالى صياح المظلومين واشتدت تذمراتهم واستتبع ذلك كله نفرة عميقة من المحكمة الشرعية الطبيعية وسهل عليهم الهروب الى غيرها لحماية مصالحهم وحفظ حقوقهم . عند ذلك يحصل الغرض وتتحقق الغاية المرجوة من الفوضى والمعاملة الخالية عن الاحترام وعن القيام بالواجب واجراء النظام مع المساواة

يجب ان يكون الحاكم غنيا عما في ايدي الناس وان يمكن من وسيلة ذلك بتوفير مرتبه وان يحترم الاحترام اللازم له الذي يجده نظراؤه في الوظيف وان يشعر بانه يعامل بمساواة تامة مع غيره . ويجب ان يجد لديه الكفاية من الاعوان المنقطعين لوظيفهم الآمنين على مستقبلهم الشاعرين بان حقوقهم ومجهوداتهم غير مغبونة . اما اذا لم يتم هذا ولم يجد شيئا منه فان العدالة يصعب ان تتحقق على يديه

لذلك نعتقد انه كما يجب ان نطالب بنزاهة الحاكم الشرعي وبتجرده عن الاغراض والشهوات والتحيز وعدم مد اليد للمتقاضين وان نشتد في الحملة القاسية على كل من حاد عن سواء السبيل من القضاة والموظفين . فيجب ان نوفيهم حقهم وان نحميهم من شهوات انفسهم ومغريات الاغراض والاهواء

وسنستمر ان شاء الله على البحث في اوجه الاصلاح .

وتقدرون فتضحك الاقدار

بلغنا ان مدير جمعية الاوقاف قد تلقى في المدة الاخيرة قرارا او اعلاما من الحكومة يقتضي عدم الموافقة على ماكان قرره من ترقية ثمانية من اخصائه وانصاره والعاملين على خدمة مصالحه الى رتبة منشي التي عجزوا عن التحصيل عليها بطريق المناظرة التي جاء بها نظام موظفي الجمعية الصادر في سنة ١٩٢٤

والقراء يعلمون مما كتبناه سابقا ان القرار الذي اتخذه مدير الاوقاف لمكافأة محسوبيه وخدام ركابه وعتاد دكتاتوريته الجبارة . قد اتخذه بعد ان مهد له باجراء ذلك التنقيح العجيب في قانون الموظفين الذي يقتضي تعطيل التعين في خطة منشي بواسطة المناظرة تعطيلا وقتيا وجعله موكولا لعهدة المدير مدة ستة اشهر يجري على غير قاعدة بل حسب الشهوة والغرض وما تمليه المصالح وهو ما يسمونه مجاملة او تمويها « حسن تقدير » منوط بمصلحة الاوقاف دون سواها

وكما يقولون لا بد لكل من يحيد عن الطريق المستقيم ويعتدي على حقوق الناس من عثرة او اصطدام بعقبة. وقد تقضي سخرية الاقدار بان يكون العثار او الاصطدام من صنع يدي ذلك المعتدي ونتيجة تسرعه لارضاء شهواته واغراضه . ويكاد ان يكون هذا هو نفس ما وقع لمدير الاوقاف . فانه قد نقح القانون ذلك التنقيح الغريب واعدعدته لمكافأة اصدقائه واخصائه وقرر قراره في الموضوع واذاع نبأه على معنى البشارة وادخال السرور على قلوب المخلصين وعرض الامر على مصادقة الحكومة آمنا مطمئنا للنتيجة . ونسي قول من قال «وتقدرون فتضحك الاقدار» الى حد ان نفذ قراره هذا فعلا وأذن «المنعم عليهم» بمباشرة «مهامهم» الجديدة والقيام بالاعمال التي تقتضيها خطة منشي . بل لقد كلفهم بالقيام في وظائف رئاسة الاقسام التي يمكن ان يكلف بها المنشي وعدد لواحد منهم الاقسام «رعاية لحق الجوار» «ولحق الاخلاص في الخدمة» وغيرهما من الحقوق – الى حد ان كلفه بالاضطلاع باعباء خمسة اقسام مع انه ليس له من المؤهلات الا تلك الحقوق التي له على المدير والا ذلك «التأليف» العجيب الغريب الذي عارض به دلائل الخيرات فاتي بالبدائع الدالة على الخبرة وسعة الفكر والمعلومات ...!

اما «حضرة» المدير الاداري الخبير المحنك المتبصر – الخ ما اغدقته عليه مكاتيب التايبد من النعوت – فقد رأى الثمرة الشهية في متناول اليد يستطيع ان يحصل عليها في لمح البصر وربما في غفلة عن العيون

ولكنه غفل عن عين الحارس الذي في الارض بعد ان غفل قبل عن عين الحارس الذي في السماء والتي لا تغفل ولا تنام . فتركه هذا الغرور يتخذ قراره في « الانعام » على ثمانية برتبة منشي ويقدمه للمصادقة وينسى ان في القانون فصلا غفل عن تنقيحه او توقيف العمل به – كما فعل في فصل المناظرة – وهو يحدد المنشئين في ادارة الاوقاف بثلاثة فقط لا اقل ولا اكثر .

وبما ان الشغور حاصل في خطتين فقط فان الحكومة قد وافقت المدير على اثنين فقط والغت القرار فيما يخص الستة الباقين .

وازاء هذا لم ير المدير بدا من الخضوع ولكنه تحيل مع ذلك لجعل قرار الحكومة حبرا على ورق فعلا . فقد اختار من بين « المنعم » عليهم اقرب الاخصاء اليه واخفهم على قلبه واكثرهم مشاكلة له فعين كاتب سره ومستودع امره وشانه في احدى الخطتين وعين في الثانية وكيله في الامبراطورية او الديكتاتورية وخليفته في الخمسة اقسام وجاره الذي اقر له الشرع بالرعاية حتى اعطاه حق الشفعة

اما الباقون فقد سلك معهم سلوكا آخر لتعزيتهم عن هذه الخيبة المرة وذلك انه رفعهم الى نهاية السلم في مرتب الوظيفة القديمة وبذلك حباهم بزيادة تعوض عليهم وتجعلهم يتناولون في رتبتهم القديمة ماكانوا سيتناولونه لو صادقت الحكومة على الترقية . وفي الوقت نفسه اكد لهم انه سوف يصل لهم الدور واحدا بعد واحد وذلك بعد ان تقع ترقية المنشئين الجديدين الى خطتي كاهية في اكتوبر المقبل وبذلك سوف يتوارد الستة الخائبون على هاتين الخطتين بفضل عبث حضرة المدير باحجار الشطرنج التي بين يديه

ونظن ان « حضرة » المدير قد اسر في نفسه العزم على تنفيذ هذه الخطة فيما اذا بقي في الجمعية وخاب امله في التربع على المقعد الوثير الذي يتراءاى اليوم في الافق بجانب م. سوماني مدير الادارة الجديدة . والعودة بذلك الى عهد الشباب الذي تنعم فيه « حضرته » بمساعدة م. م. بلان وريكلو . بحيث يتمكن من اعادة ذلك العهد المظلم ولو بعض حين . ولكنا لا نظن ان م. سوماني يقابل الحفاوة التي قوبل بها نبأ تعينه في منصبه الجديد بهذا الجزاء السيء الذي لا يحمده له من يعرفون تاريخ تلك الايام الغابرة

ملاحظات وتعليقات

الى متى هذه المجاملة

تحت هذا العنوان كتبنا في عدد مضى نبذة وجيزة عن موقف بعض العناصر السياسية التونسية من القضية الوطنية وعلى الخصوص من موافقتها على الاصلاحات الاخيرة وسخطها على المنتقدين عليها وهي (اي هذه العناصر) كما اوضحنا تمثل حزب معارضة وقامت وقعدت لمشاركة المنعم المبرور الاستاذ احمد الصافي في لجنة الاصلاحات التي شكلهام. بيرتون – فلاقت كتابتنا استحسانا عظيما لدى الراي العام وعلاوة على الرسائل التي تلقيناها وكلها تشاطرنا هذا الراي فقد حظينا بزيارة نخبة من الادباء والمفكرين وطائفة من الاحرار قدموا لنا تشكراتهم مع انهم لم يخفوا عنا استياءهم من الالاعيب التي اصبحوا يشعرون بها منذ امد بعيد بل ومنهم من قال لنا ما نصه بالحرف الواحد : « أتضح لنا ان هذه الطائفة التي ندعو لها بالهداية والتوفيق تطعننا بالخناجر من خلف وتفرش لنا الزرابي من الامام ان هذا لشيء عجاب »

ونحن ازاء هذه الاحساسات النبيلة والشعور الحي بالقضية الوطنية نقدم لهم مزيد تشكراتنا على حسن ظنهم بنا ونعدهم بالمضي في هذا الطريق نظرا لاصرار هذه الفئة على طغيانها

علي بن الحارث

الارادة – ارسل لنا صديقنا الوطني الغيور المضحي الصادق السيد علي بن الحارث مقالا محررا بقلمه المبدع في موضوع دقيق نريد دائما ان نتحاماه وميدان نبذل غاية جهدنا لئلا ندخل اليه . واحتراما لهذا المبدا ولقدوم الزعيم الجليل المبجل الشيخ عبد العزيز الثعالبي حفظه الله فاننا نطلب من صديقنا السيد علي بن الحارث ان يعذرنا اذا نحن اقتصرنا على الاشارة للمقال دون ان ننشره . ومثله من يحسن تقدير الظروف ويتقبل اعتذارنا الذي نقدمه اليه مع كل احترام .

شركة الترامواي

يوم ٣٠ جوان المنصرم زادت شركة ترامواي تونس – حلق الوادي – المرسى في تعريفة الركوب دون سابق انذار او اعلان في الجرائد سواء كانت فرنسية او عربية . ومنذ بضعة اسابيع تصرفت الشركة نفسها مثل هذا التصرف حينما زادت في تعريفة الركوب بتراموايات العاصمة وضواحيها القريبة. ولكنها مع ذلك نشرت خبر الزيادة بالجرائد الفرنسية فقط صبيحة يوم اجراء العمل بها

ولقد انتقد الناس – والتونسيون المسلمون على الاخص مفاجأتهم بهذه الزيادة على هذه الصورة فاذا بالشركة تتمادى على استهتارها بالجمهور وترقى خطوة اخرى الى ما فوق

وبقطع النظر عن هذا فان الشركة قد اضرت عموم سكان الضواحي وقضت على مصالح الملاكة في هذه المصائف قضاء مبرما بهذه الزيادة التي لا مبرر لها في الواقع بالنسبة لما تحصل عليه من ارباح عظيمة توزعها على حاملي رقاعها ويفضل منها فاضل كبير تضيفه كل عام على احتياطيها العام وعلى رأسمالها

وبقدر ما تضرر الناس من هذه الزيادة الفاحشة فانها كانت على غير قاعدة اذ انها تبلغ في تذاكر الذهاب والاياب ١٢»٥٠ في المائة بالنسبة لاسعار التعريفة القديمة بينما هي تبلغ في الاشتراكات السنوية نحو ٢٥»٥٠ في المائة . مع انه كان يجب على الاقل – فيما اذا تحتمت الزيادة – ان تكون على قاعدة واحدة

وبهذه الزيادة سوف لا يتمكن ذوو العائلات الكثيرة الافراد من السكنى بهذه المصائف . ولا بد لمن اعتاد منهم السكنى الدائمة بها ان يبارحوها الى العاصمة . لانه اذا كان لعائلة من هذه العائلات إربعة او خمسة افراد مثلا يحتم عليهم شغلهم ان يركبوا الترامواى كل يوم فان معلوم الاشتراك السنوي اللازم لهم بعد هذه الزيادة الباهظة صار يساوى كراء محل تام المرافق بالعاصمة . وبذلك سوف تفرغ هذه المصايف من السكان وفي فصل الشتاء على الاخص

والعجب كل العجب كيف وافقت ادارة الاشغال العامة على هذه الزيادة دون تبصر في العواقب ودون اجراء الانصاف على الاقل بين عموم انواع التذاكر

ثم هل مثل هذا هو النتيجة المنتظرة من بحث المفقدين الذين استقدمتهم الحكومة لمراجعة عقود الشركات وحماية الجمهور من شرها

بالشبيبة الحرة

كانت الساعة التاسعة من مساء الاربعاء الرابع عشر من ثاني الربيعين موعد اجتماع افراد الشبيبة الحرة التابعة لمركز اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي

وقد حضر هذا الاجتماع جم غفير من الشبان الاحرار حيث تبادلوا الآراء في جو ملؤه الاخوة والاخلاص

وقد اعطيت للحاضرين لمحة تاريخية عن حياة الشبيبة الحرة والغاية التي اسست من اجلها والاعمال التي قامت بها في بحر الخمس سنين التي قطعتها

ثم وقع الكلام على الحالة السياسية التي عليها البلاد اليوم والاضطرابات المحلية التي تجتازها القضية منذ مدة لا يستهان بها

ووقع تداول الحديث في الخطة التي ينبغي ان تسير عليها الشبيبة الحرة في مستقبل البلاد والواجب الذي ينادي كل شاب حر صادق يغار على فكرته ومبداه ويستميت في تحقيقها والسير بها نحو الاثمار والنجاح

وقد كانت المباحثات تجرى في جو اخاء نادر لا يوجد الا في اجتماعات شريفة كاجتماعنا هذا وقد دام الاجتماع الى منتصف الليل وخرج منه الحاضرون مزودين بما يجب على كل جندي من جنود الحركة الوطنية ان يكون قائما به حتى يمكنه القيام بدعاية مثمرة والتحصيل على النتيجة المرغوبة من الجميع

في حلق الوادي

يوم الاحد الماضي عقد اجتماع عام في حلق الوادي حضرته بعض مئات من سكان العاصمة الذين ذهبوا لخصوص هذا الغرض تحت اشراف ولاجل سماع عناصر سياسية تدعي لنفسها شرف التضحية في سبيل الدفاع عن حرية القول والرأي والنضال عن الامة لجلب الخير لها ودفع الضرر عنها . الى آخر ما يستطيع الانسان ان يذيعه من الدعاوي العريضة التي لاتقف عند حد ما دامت لا تجد المعارضة والتكذيب

ولقد وقعت في هذا الاجتماع حوادث ان لم يتاسف لها اصحاب هذه الدعاوي بل دعوا لوقوعها وحرضوا عليها فان الذي يسلي انهم لم يشعروا بما في وقوعها من تكذيب جلي لما يدعون

فقد بلغنا ان الاجتماع حضره رجال من المخالفين في الرأي للمشرفين على الاجتماع الداعين لعقده – وربما لاجل غاية معينة ليست بريئة عن الرغبة في وقوع حوادث بحلق الوادي على الاخص – وطلب هؤلاء المخالفون لهم في الرأي تناول الكلمة لمناقشة الخطباء فيما ادعوه مناقشة هادئة قائمة على التعقل والمنطق السليم . ولكن « المتزعم الجليل » الدكتور الرئيس امتنع من ذلك بتاتا ورفض قبول الخضوع لمبدأ حرية الرأي . وليته وقف عند هذا الحد بل زاد على ذلك فامر باخراجهم كرها واستعمال القوة والعنف معهم فاذا بالذين كانوا فيما يظن انهم قدموا لاستكمال اسباب الزينة والطرب قد ظهروا في مظهر « شواش الخرجة » وبادروا الى استعمال القوة مع الفظاظة تحت عبارات الحث والتحبيذ الصادرة من فم « المتزعم الجليل »

وليت الذين لبوا الطلب قد عرفوا شخصية الذي اعتدوا عليه . فهو ممن نفي وامتحن بالتضحية قبل ان يعرف النفي والتضحية هؤلاء الذين يرقصون على الحبل كما يفعل البلهوان . وهو ايضا الصديق الصدوق للزعيم المبجل الشيخ عبد العزيز الثعالبي الذي يخطبون وده اليوم ويحاولون اكرامه فكان قصارى ما عملوه ان اعتدوا على صديقه الشخصي وودوده الوفي بارحة قدومه لربوع الوطن

واخيرا نلاحظ انه قد تكررت المظاهر الدالة على ميل القوم اخيرا للاعتداء على خصومهم في الفكرة واخوانهم في الوطن والشقاء بما يشقى به الوطن . فهذه حلق الوادي وقبلها بنزرت وقبلها ماطر وفيريفيل والسواسي وصفاقس وغيرها . فهل هذا مما يدل على تصديق دعاويهم الباطلة ان اخصامهم ماتوا واضمحل شأنهم وان الاجماع الكامل قد انعقد على مبايعتهم بالطاعة والولاء

(البقية بالصفحة الرابعة)

اجتماع دستوري خاص

لانتخاب لجنة تنفيذية

لشعبة ابناء جزيرة جربة

مساء السبت الفارط انعقد اجتماع خاص لاحرار جزيرة جربة القاطنين بتونس بدار احد رجال الحزب بالعاصمة وماكادت تصل الساعة المعينة للاجتماع حتى اكتظت الدار على رحبها بالوافدين من احرار جزيرة جربة من تونس واحوازها وكان افراد الشبيبة الحرة يحفظون النظام ولما تم عدد المدعوين قام الوطني الصادق السيد قاسم الرايس وافتتح الاجتماع بكلمة بديعة رحب فيها بالحاضرين وبسط لهم الحالة الحاضرة والعمل الذي يجب ان يقوم به كل مخلص لوطنه في هذه الظروف العصيبة ثم احال الكلمة لممثل اللجنة التنفيذية في هذا الاجتماع وهو السيد محيي الدين القليبي فقام هذا ببسط الحالة السياسية من جميع نواحيها واستعرض النتائج الحاصلة في بحر العام المنصرم ووزنها بما يقابلها من التضحيات والحوادث التي نكب فيها التونسيون واوضح الفروق بين سياسة الرضا بكل شيء والموافقة على كل شيء وسياسة المشاركة وسياسة المعارضة واتقل من ذلك الى الاصلاحات التي اتصلت البلاد بعينة منها ومثال وما تتطلبه حالة البلاد من اصلاح حقيقي في توزيع مصاريف الميزان وجعل الحظ الاوفر للثقافة واصلاح موارد الثروة في البلاد حتى تخف وطأة الخصاصة والشدة والاملاق

وكانت ادلته الارقام والاحصائيات الرسمية

ثم تعرض الى حياة الحزب واطوارها وما مر فيها من نضال وكفاح واوضح ما لقوة الايمان بالفكرة وتقديس الغاية الشريفة من التاثير في النفس وتركيز مبدأ الصبر والثبات فيها وبعد ان اتم خطابه اخذ الاحرار في انتخاب لجنة تنفيذية لشعبتهم فاسفرت النتيجة عن انتخاب السادة

عمر بن الحاج عمر	رئيس
عبد الرحمن بن سليمان	كاهيته
ميلاد المثني	كاتب القلم العربي
سعيد بن يغلان	كاتب القلم الفرنسي
البشير بن عاشور	امين مال
الطيب بن علي	كاهيته

الاعضاء : سالم بن علي . عمر الفراوه . عثمان بن ياورو . مسعود بن عيسى . محمود بن دحمان

وانتهى الاجتماع بمثل ما ابتديء به من الهتاف بحياة الحزب ونجاح اعماله وتحقيق غاية الامة العليا

صحف جديدة

في المدة الاخيرة صدرت عدة صحف ومجلات واهداها اصحابها الينا وكان واجب الزمالة يدعونا الى الترحيب بالزميلات الجديدات ولكن ثقل المهمة التي نقوم بها قد حملنا قهرا على ترك المبادرة بهذا الواجب الى اليوم لذلك نرى لزاما علينا في الاقل ان نقدم اعتذارنا الى الرصفاء اصحاب جرائد السهم في تونس والمغرب في سلا بالمغرب والمغرب العربي في وهران ومجلة الجامعة في تونس على نية العودة الى الموضوع في اقرب فرصة ان شاء الله

« الارادة »

لسان الحزب الحر الدستوري التونسي

تصدر يوم الاربعاء من من كل اسبوع

الاشتراكات

ثلاثون فرنكا في السنة

الرسائل

والحوالات توجه باسم مدير الجريدة

محمد المنصف المنستيري

نهج الحلفاوين زنقة الرياض عدد ٤

بتونس